دور الدولة في نهضة المرأة الاماراتيه (١٩٧١-٢٠١٧م)

The Role of the State in the Rise of Emirati (Women (1971 - 2017

م.د. سوسن عادل ناجي

جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية / قسم التاريخ

Email : www. Sawsan_adlil@hotmail.com

M.D. Sawsan Adel Naji

Diyala University / Faculty of Basic Education / History Department

دور الدولة في نهضة المرأة الاماراتيه (١٩٧١-٢٠١٧م)

(The Role of the State in the Rise of Emirati Women (1971 - 2017

م.د. سوسن عادل ناجي

الملخص :

تمكنت دولة الإمارات وفي فترة وجيزة من عمرها على إيجاد تشريعات متكاملة في جميع مناحي الحياة دون تمييز بين مواطنيها وأعطت المرأة حقوقها الخاصة والعامة من التشريعات إيماناً بأهمية دور المرأة في تنمية المجتمع . كما شاركت المرأة في جميع قطاعات العمل المختلفة في الدولة وبلغت نسبة مشاركتها نحو ٦٦% من أجمالي حجم قوة العمل في القطاع الحكومي من بينها ٣٠% في الوظائف القيادية ، و ٦٠% في الوظائف الفنية . وقد أدى الاتحاد النسائي العام دوراً كبيراً في تمكين المرأة ، من خلال الهيئات المتخصصة التي تتابع شؤون المرأة وتعمل على تلبية احتياجاتها ، ودورها البارز في رسم الخطط الاستراتيجية للنهوض بالمرأة .

Abstract

In a short period of its life, the UAE has been able to create integrated legislation in all aspects of life without distinction between its citizens and has given women their own public and private rights of belief in the importance of the role of women in the development of society. Women also participated in all the different labor sectors in the country and their participation rate reached about 66% of the total workforce in the government sector, including 30% in leadership positions and 60% in technical jobs. The General Women's Union has played a major role in the empowerment of women through specialized bodies that monitor women's affairs and address their needs, and their prominent role in the formulation of strategic plans for the advancement of women

المقدمة :

الرجل والمرأة عنصران مهمان في رقي أي مجتمع من المجتمعات ، وشكلت المرأة الحجر الأساس في بنية المجتمع الإماراتي ، وأنها عامل مؤثر للغاية في البناء الفكري لمجتمعها ، و أن مسألة تمكين المرأة أمراً في غاية الأهمية للوصول الى التنمية المجتمعية و إيجاد مجتمع متجانس يمتلك القدرة على التفاعل مع غيره من المجتمعات ، والمرأة الى جانب الرجل تسهم في أرساء مجتمع قائم على الشراكة . وأصبحت المرأة الإماراتية تتبوأ مكانة مرموقة على الصعيدين المحلي والدولي بفضل المساندة والدعم الذي توليه القيادة في دولة الإمارات للمرأة ، كما تبوأت المرأة أرقى المناصب بجدارة وأبدعت وأدركت التحديات الجمة التي تحيط بها ، فكانت انطلاقاتها نحو تعزيز مكانتها في مجتمعها ، وقد تمكنت

من الحفاظ على الموروثات الأصيلة التي تناقلتها الأجيال ، فاستطاعت أن تشيدَ جسور عبور الماضي بالحاضر برؤية واضحة .

التشريعات الخاصة بالمرأة في دولة الإمارات :

حظيت المرأة باهتمام خاص في دولة الأمارات ، وتجسد ذلك في إعطاء المرأة الإماراتية حقوقها الخاصة والعامة ، والاستفادة من قدراتها وطاقاتها للمشاركة الفاعلة في بناء المجتمع ، مما دفع بالمشرع الإماراتي لأن يعترف لها دستورياً بحقوقها الإنسانية وحرياتها الأساسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية ، ولصون تلك الحقوق اتخذت دولة الأمارات إجراءات تشريعية وقضائية وإدارية لتنفيذها [١] .

حقوق المرأة في الدستور :

الدستور في قمة الهرم القانوني للدولة ، فالدستور هو المرجعية الأساسية للقوانين والتشريعات، فالدستور ينص على حقوق الأفراد وحرياتهم السياسية والدينية والفكرية والمدنية . ويعمل الدستور كعقد اجتماعي ، يوضح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأفراد [٢] .

ومن أبرز نصوص الدستور التي تضمن حقوق المرأة في دولة الإمارات المادة (١٤) التي أكدت على المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ لجميع المواطنين. والمادة (١٥) و (١٦) التي نصت على أن الأسرة أساس المجتمع ويكفل القانون كيانها ويحميها ، ويشمل المجتمع برعاية الطفولة والأمومة ويحمي القصر وغيرهم من الأشخاص العاجزين عن رعاية أنفسهم ، وتنظيم قوانين المساعدات العامة والتأمينات الاجتماعية . ونصت المادة (١٧) على أن التعليم هو إلزامي في مرحلة الابتدائية ومجاني في كل مرحلة داخل الاتحاد . وأكدت المادة (٣٠) على حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون [٣]

وقد أكدت المواد (٢٠) و (٣٤) و (٣٥) على العمل كركن أساسي في تقدم المجتمع وتوفيره للمواطنين وتأهيلهم له ، وحرية اختيار العمل والمهنة وفي حدود القانون . والمساواة أمام الوظيفة العامة وباب الوظائف العامة مفتوح للجميع على أساس المساواة بينهم [٤] .

نستنتج من مواد الدستور حرص الدولة على صيانة حقوق المرأة من خلال تثبيتها في الدستور الذي يعد المرجعية الأساسية للقوانين والتشريعات .

الحقوق المدنية للمرأة :

تحظى المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية أهمية كبرى عند الحديث عن حقوق المرأة باعتبارها تنظم المسائل الأسرية المتصلة بالحقوق الشرعية والمالية الناجمة عن الزواج ، وفي دولة الإمارات هناك مجموعة من التشريعات المنظمة للأحوال الشخصية من بينها : القانون الاتحادي في شأن الأحوال الشخصية ، قانون تحديد المهر، قانون إنشاء صندوق الزواج، القرار الوزاري بشأن لائحة المأذونين .

أولاً: القانون الاتحادي رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٥ في شأن الأحوال الشخصية ، وهو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم علاقة الأفراد فيما بينهم من حيث صلة النسب والزواج وما ينشأ عنه من مصاهرة وولاية وحضانة وحقوق وواجبات وما قد يترتب عليه حقوق في النفقة والإرث والوصية ، والمرأة هي ذات العلاقة الأساسية وعليه فقد تم وضع قانون الأحوال الشخصية وقد تضمن (٣٦٢) مادة تناولت بشكل مفصل جميع الأمور التي تتعلق بالأحوال الشخصية .

ثانياً: القانون الاتحادي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ في شأن تحديد المهر في عقد الزواج ومصاريفه [٥] . حرص المشرع في دولة الإمارات على التصدي لظاهرة الغلاء في المهور حيث صدر أول قانون اتحادي رقم (١٢) لسنة ١٩٧٣ في هذا المجال والذي نص على أن لا يزيد المقدم على (٤) آلاف والمؤخر (٦) آلاف، وقد تم تعديل القانون بصدور القانون الاتحادي رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ ليحدد كل من قيمة المهر وتكاليف الزواج [٦] .

ثالثاً: قانون الاتحاد رقم (٤٧) لسنة ١٩٩٢ في شأن إنشاء صندوق الزواج ، لتقديم الدعم المادي والمعنوي للمقبلين على الزواج .

رابعاً: القرار الوزاري رقم (٢٤٩) لسنة ٢٠٠٧ في شأن لائحة المأذونين ، بما يضمن حق المرأة في أبداء رأيها في عقد الزواج ، ولينظم المسائل الهامة في مجال الأحوال الشخصية[٧].

حظيت حقوق المرأة في الأحوال الشخصية أهمية كبيرة في التشريعات المنظمة للأحوال الشخصية على اعتبارها الأساس في تنظيم المسائل الأسرية . كما أن تسليط الضوء على التشريعات الخاصة بالمرأة يتيح الفرصة أمام المتعاملين في قضايا المرأة مراجعة السياسات المختلفة التي تتبناها مؤسساتهم وتبرز المستوى الحضاري التي وصلت اليه الدولة في التعامل مع قضايا المرأة .

المرأة الإماراتية والتعليم :

من المعروف أن مجتمع الإمارات قبل اكتشاف النفط كان مجتمع تقليدي في نظامه الاقتصادي والاجتماعي ، وكان البناء الاجتماعي قبلياً ، وكان التعليم محدوداً ففي عام ١٩٥٣ تم افتتاح أول مدرسة في الفجيرة [٨] .

وبعد نشأة الاتحاد عام ١٩٧١ أخذت الدولة على عاتقها التوسع في فتح المدراس . حيث أولت الدولة كل جهودها منذ نشأتها التعليم اهتماما بالغاً أذ أدركت أن الاستثمار في تعليم الأنسان أفضل أنواع الاستثمار . والتعليم ركيزة أساسية من ركائز العملية التنموية التي تستند في جوهرها إلى مجموعة متكاملة من القواعد التي تنعكس إيجاباً على الأفراد والمجتمع على حد سواء ، أذ يسهم في إطلاق الطاقات الكامنة التي تؤدي إلى تحقيق التقدم والازدهار[٩] .

كما أن المرأة المتعلمة هي الأقدر على بناء جيل المستقبل ، وقد أتسمت المسيرة التعليمية في دولة الإمارات بالكثير من المحطات الا أن الهدف ظل ثابتاً ، وهو الارتقاء بالمخرجات التعليمية حتى تواكب أرقى المستويات العالمية [١٠] .

حققت المرأة الإماراتية تطوراً ملحوظاً في أعداد الطالبات في المدارس الحكومية منذ عام ١٩٦٥ ولغاية ٢٠١٤ ويظهر ذلك بشكل واضح في المخطط التالي .

عدد الطالبات في المدارس الحكومية

١٩٦٥ – ٢٠١٤ [١١]

السنة	عدد الطالبات
٢٠١٤	٦٦٦٥٧
٢٠١٠	٦٥٨٣٦
٢٠٠٥	٦٤٨٧٦
٢٠٠٠	٧١٦٩٥
١٩٩٥	٦٢٥٩٧
١٩٩٠	٥٣٦٦٧
١٩٨٥	٣٥٣٣١
١٩٨٠	٢٠١٧٣
١٩٧٥	٩٩٠٣
١٩٧٠	٢٨٦٦
١٩٦٥	١٣٨

نلاحظ من خلال المخطط الزيادة في الطالبات الخريجات اللاتي سيسهم تعليمهن في زيادة مساهمة المرأة في معظم قطاعات العمل .

إنَّ تعليم المرأة منذ قيام الاتحاد أنعكس بشكل واضح على مدى مساهمتها في عملية التنمية ، فقبل قيام دولة الأمارات لم يكن في الأمارات عدد كاف من أبناءها لشغل الوظائف الإدارية أو الخدمية ، فقليلون الذين كانوا قد أنهوا تعليمهم وحصلوا على مؤهلات دراسية تمكنهم من شغل تلك المناصب ، غير أن السياسة التعليمية التي أتبعتها منذ قيام الاتحاد ، عملت على زيادة مخرجات العملية التعليمية من الكفاءات الوطنية [١٢] .

لقد استفادت المرأة الإماراتية من الفرص التعليمية المتعددة التي وفرتها لها الدولة ، وقد استطاعت المرأة الإماراتية من تسلم عدة مناصب قيادية في الدولة على مختلف المستويات [١٣].

عملت الدولة على القضاء على الآفات الاجتماعية الثلاث : الفقر ، الأمية ، والمرض من خلال فتح المدارس والمستشفيات وتوفير العمل [١٤] .

بلغت الأمية مستويات مرتفعة بين الأناس في بداية تأسيس دولة الأمارات فقد بلغت ٥٥,٣% وهي نسبة مرتفعة أذا ما قورنت بغيرها من المجتمعات وأذا ما قورنت بنسبة أمية الرجال والتي تبلغ ٣٣,٨% ويمكن أن يُرد هذا الارتفاع الى الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية ونظام القيم السائد في المجتمع والذي يهتم بتعليم وتأهيل الذكور أكثر، على الرغم من أن الأنظمة والقوانين لا تميز بين الذكور والإناث [١٥] .

وقد حققت الدولة خطوات كبيرة خلال مدة زمنية قصيرة في القضاء على الأمية ، أصبحت نسبة الأمية عام ١٩٩٠ ١٦% بين الذكور و ١٩,٣% بين الإناث [١٦] .

ومنذ بداية تأسيس الدولة حرصت الحكومة وعلى رأسها الشيخ زايد على نهضة المرأة ، فقد وجه في خطابه للمجلس الوطني الاتحادي في عام ١٩٧٢ الى تعلم المرأة بأنشاء مراكز لتعليم الكبار من النساء ولتوفير فرص التعليم لهن [١٧] .

وبلغت نسبة الأمية ١١,٤% و ٨,٨% لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ على التوالي [١٨] . و ٣,٦% عام ٢٠١٦ [١٩] .

بدأت مسيرة التعليم العالي بافتتاح جامعة الأمارات عام ١٩٧٧ [٢٠] ، والتي حدد رسالتها وأهدافها الشيخ زايد نفسه ، وأكد على أنها جامعة عربية إسلامية تغرس القيم وتعزز ثوابت الأمة ، وتصقل قدرات الشباب وتكسبهم مهارات العصر وتؤهلهم لخدمة المجتمع [٢١].

بدأت الجامعة بأربع كليات هي الآداب والتي أصبحت تعرف بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، والعلوم، والتربية ، والعلوم الإدارية والسياسية ، وأصبحت تعرف بكلية العلوم الاقتصادية والإدارية ، وتبعها إنشاء كلية الشريعة والقانون في عام ١٩٧٨ ، وكلية الهندسة ، وكلية العلوم الزراعية عام ١٩٨٠ ، ثم كلية الطب والعلوم الصحية عام ١٩٨٦ . بلغ عدد خريجي الجامعة منذ الدفعة الأولى عام ١٩٨٠ – ١٩٨١ وحتى الدفعة الحادية والعشرون عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ نحو (٢٩,٤٩٨) طالباً وطالبة ، وتشكل الإناث نسبة تزيد على ٧٥%[٢٢] .

وتأكيداً على أهمية المرأة ،تم إنشاء جامعة زايد عام ١٩٩٨ وهي مخصصة للمواطنات الإماراتيات فقط، وقد بدأت بقبول (٤٠٠) طالبة في مقرها بأبو ظبي و (١١٠٠) في فرعها في دبي ، وتضم الجامعة ست كليات وهي كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، وكلية علوم الإدارة ، وكلية الاتصال والأعلام ، وكلية نظم المعلومات ، وكلية التربية ، وكلية علوم الأسرة [٢٣] .

أزداد أقبال المرأة على التعلم العالي عاماً بعد عام ، حتى أصبحت أعلى نسبة من أقبال الذكور ، ويعود السبب الى أن متابعة المرأة لتعليمها الجامعي يلقى تشجيعاً من جانب المجتمع ، وفي الوقت نفسه تحرص المرأة على التخلص من الأمية . فقد بلغ عدد الطلاب (٢٦٢٦) والطالبات (٥٨٧٢) للعام الجامعي ١٩٨٩-١٩٩٠ ، وبلغت النسبة المئوية للطلاب ٣٠,٩% والطالبات ٦٩,١% [٢٤] .

وخرَّجَت كلية الطب والعلوم الصحية في جامعة الأمارات عام ١٩٩٧ (٣٦) طبية أخذنَّ موقعهن في مختلف المرافق الصحية ، بينما بلغ خريجي كلية التقنية منذ أنشائها عام ١٩٨٨، ولغاية عام ١٩٩٧ نحو (٤٤٨) خريجاً من بينهم (٣٧٥) خريجة [٢٥] .

نستنتج من خلال أعداد الخريجين والخريجات أنَّ عدد الخريجات فاق عدد الخريجين ليس في الكليات الإنسانية فقد بل العلمية كذلك ، وأدت هذه الزيادة الى أن تؤدي المرأة دوراً كبيراً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تواجدها في مختلف مواقع العمل .

الآليات المعنية بالمرأة :

أولاً: الاتحاد النسائي العام

بدأت الحركة النسائية في دولة الأمارات بتأسيس عدد من الجمعيات عامي ١٩٧٢، ١٩٧٣ وهي :

١. جمعية نهضة المرأة الظبيانية ومقرها أبو ظبي .
٢. جمعية الاتحاد النسائي ومقرها الشارقة .
٣. جمعية أم القوين النسائية ومقرها أم القوين .
٤. جمعية النهضة النسائية ومقرها دبي .
٥. جمعية أم المؤمنين النسائية ومقرها عجمان .

ونظراً لوحدة الأهداف للحركة النسوية في كافة الإمارات ، ورغبةً في توحيد التمثيل والتحدث الرسمي باسم الحركة النسائية في البلاد ، ولدى الاتصال بالحركات المماثلة في الخارج ، فقد اجتمعت ممثلات هذه الجمعيات في الثامن والعشرون من آب عام ١٩٧٥ في هيئة جمعيات تأسيسية ، بتأسيس اتحاد نسائي عام وسمي (الاتحاد النسائي) وتم انتخاب الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة للاتحاد بالإجماع.[٢٦]

وتأسس الاتحاد النسائي العام بموجب القانون الاتحادي رقم (٦) لسنة ١٩٧٤، يمثل المرأة الإماراتية على مستوى الدولة ويضم في عضويته عدداً من الجمعيات النسائية الإماراتية [٢٧] ، وقد أنظمت جمعية نهضة المرأة برأس الخيمة الى الاتحاد النسائي العام عام ١٩٧٩ [٢٨] .

يتولى إدارة شؤون الاتحاد الأجهزة التالية :

مجلس الاتحاد ، الأمانة العامة ، المكتب التنفيذي .

أولاً: مجلس الإدارة :

يعتبر المجلس السلطة الإدارية العليا للاتحاد ، وبشكل برئاسة رئيسة الاتحاد وعضوية عدد يساوي ضعف عدد الجمعيات الأعضاء ، وتنتخب الجمعية العمومية أعضاء المجلس من بين المرشحات اللاتي ترشحهن مجالس إدارة الجمعيات الأعضاء ويحق لكل جمعية عضو أن ترشح عضوتين على الأقل وثلاثة على الأكثرية في انتخابات المجالس ، وتمثل كل جمعية بعضوتين فقط في المجلس [٢٩] .

ثانياً : الأمانة العامة :

تتكون الأمانة العامة من الأمينة العامة و أمينة الصندوق ورئيسات اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة ، والجهاز التنفيذي للاتحاد وتقوم باقتراح السياسات والبرامج وعرضها على مجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإقرارها .

ثالثاً: المكتب التنفيذي :

يعمل تحت أشراف الأمينة العامة ويتكون من أمينة الصندوق ، ومديرة المكتب وموظفون ومستشارون ، وفنيون .

وتتكون الجمعية العمومية للاتحاد من الجمعيات الأعضاء في الاتحاد ، ويمثل كل جمعية خمس عضوات يختارهن مجلس أدارة الجمعية من أعضائه [٣٠] .

عكس الاتحاد النسائي العام التوازن والتنسيق بين مختلف الجمعيات في مختلف الأمارات وعكس تمثيل تلك الجمعيات في الاتحاد تحقيق العدالة والمساواة ودون التمييز بين الأمارات الكبيرة أو الصغيرة .

تتكون الموارد المالية للاتحاد من رسم الاشتراك السنوي للعضوية والإعانات الحكومية ، والتبرعات والهبات والمساعدات التي لا تتعارض مع أهداف الاتحاد ، والإيرادات من المعارض والأسواق الخيرية وغيرها من الأنشطة التي تقيمها الاتحاد [٣١] .

أنجز الاتحاد النهائي العام منذ تأسيسه المئات من البرامج والندوات التي تهدف الى النهوض بالمرأة في جميع المجالات والوصول بخدماته الى جميع المناطق في الحضر والبوادي ، وعمل على أنشاء مراكز الصناعات اليدوية والتوسع في أنشاء فروع لها ، وأسهم في جميع أنشطة المجتمع في ميادين التوعية الصحية والاجتماعية والثقافية وأقام مراكز التأهيل المهني للمرأة ومراكز تعليم الكبار ومحو الأمية[٣٢] .

كما ساهم الاتحاد في تفعيل دور المرأة ومشاركتها في ثمانية ميادين رئيسة وهي التعليم والاقتصاد والأعلام والعمل الاجتماعي والصحة والتشريعات والبيئة ، بالإضافة الى المجال السياسي من خلال إزالة العراقيل والمعوقات التي تقف حاجزاً دون مشاركة المرأة الفاعلة في جميع الميادين، والتزامات الدولة أمام الاتفاقيات الدولية والعربية في مجال تمكين المرأة ، سيضمن الاستدامة في مسيرة تقدم المرأة الإماراتية وتمكنها في المجتمع [٣٣] .

وقد أدى الاتحاد دوراً كبيراً في تمكين المرأة ، فقد سعى الاتحاد الى تأسيس هيئات متخصصة من شأنها أن تتابع شؤون المرأة وتعمل على تلبية احتياجاتها ، كما أدى الاتحاد دوراً بارزاً على صعيد رسم الخطط الاستراتيجية للنهوض بالمرأة الإماراتية وتوظيف طاقاتها ، ومؤسسة التنمية الأسرية في أبو ظبي ، ومؤسسة تنمية المرأة في دبي ، والمجلس الأعلى للأسرة في الشارقة ، والمجلس الأعلى للأمومة والطفولة [٣٤] .

نلاحظ أن الاتحاد النسائي أسهم في توطيد أواصر الوحدة من خلال الأهداف والطموحات المشتركة التي تهدف الى النهوض بالمرأة ثقافياً واجتماعياً وتكون قادرة على المشاركة في النهضة الوطنية، كما أنه أسهم في نهضة المرأة دون تمييز بين إمارة وأخرى .

المجلس الأعلى للأمومة والطفولة

أُنشئ المجلس الأعلى بموجب المرسوم الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠٠٣ ، ويمثله رئيس المجلس الأعلى ويتبع مباشرةً رئيس الدولة، ويكون مقر المجلس في أبو ظبي ، ويهدف المجلس الأعلى الى الارتقاء بمستوى الرعاية ، ، والعناية والمتابعة لشؤون الأمومة والطفولة وتقديم الدعم في مختلف المجالات ، ومتابعة خطط التنمية والتطوير لتحقيق الرفاهية [٣٥] .

عكس المرسوم الاتحادي رقم (١) لسنة ٢٠٠٣ مدى اهتمام وحرص الدولة بالأمومة والطفولة وإدراكاً منها بأن الأم والطفل أساس المجتمع ، من خلال تبعيته المباشرة لرئيس الدولة .

يتولى أدارة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة مجلس أدارة برئاسة رئيس المجلس الأعلى وعضوية كل من : نائب الرئيس ، ومديرة الاتحاد النسائي العام ، ووكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ووكيل وزارة التربية والتعليم والشباب ، ووكيل وزارة مساعد من قطاع الشؤون الإسلامية والأوقاف بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف ، أمين عام جمعية الهلال الأحمر ، سبع ممثلات للجمعيات النسائية في الدولة ، ممثل عن كل مجلس أو مركز من مراكز الأمومة والطفولة في كل أمارة ، مدير أدارة رعاية الأمومة والطفولة بوزارة الصحة [٣٦] .

أما الشؤون المالية للمجلس فتكون له ميزانية مستقلة تلحق بالميزانية العامة للدولة وتكون إيرادات المجلس من الاعتمادات السنوية المخصصة للمجلس الأعلى بميزانية الدولة ، مساهمة الجهات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة الاتحادية والمحلية فيها ، ريع الأموال الثابتة والمنقولة ، التبرعات والهبات والمنح والإعانات التي لا تتعارض مع أهداف المجلس ، كما يرفع مجلس الإدارة تقريراً سنوياً عن أنشطة المجلس و إنجازاته الى رئيس المكتب لعرضه على رئيس الدولة [٣٧] .

يظهر من خلال أعضاء مجلس الإدارة للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة مشاركة واسعة من مختلف القطاعات التي لها صلة بالأم والطفل في أدارة المجلس ، والتي تؤدي الى التنسيق فيما بينها

لتحديد المشاكل التي تواجه أهم جزء في المجتمع ووضع الحلول لها بهدف الارتقاء بمستوى الرعاية والدعم ومتابعة وتقييم خطط التنمية والتطوير .

مجلس سيدات أعمال الأمارات

أُنشئ المجلس تحت أشراف وتبعية أتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الأمارات ، ويسعى المجلس الأعلى الى الارتقاء بمصالح الأمارات وتذليل الصعوبات التي تواجههُن في أعمالهن التجارية والصناعية والخدمية ، وتشجيع مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية والصناعية والخدمية وتشجيع مشاركة المرأة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وتعزيز دورها في المشاركة بالأنشطة الاستثمارية ، وتوفير البرامج والدراسات اللازمة لذلك ، أبداء الرأي وتقديم التصورات حول التشريعات والقوانين الاتحادية والمحلة ذات الصلة بممارسة المرأة للعمل التجاري والاستثماري ، تعزيز التعاون والعلاقات مع الهيئات المحلية والإقليمية والدولية للاستفادة من تبادل الخبرات لتطوير أنشطة سيدات الأعمال في القطاعات المختلفة. ويكون المركز الرئيس للمجلس في أمارة أبو ظبي [٣٨] .

الجمعية العمومية

تتكون الجمعية للمجلس من سيدات أعمال الأمارات المنتسبات للمجلس ممن تنطبق عليهن شروط العضوية التي تمنح لجميع المواطنات اللاتي يمتلكن أو يشاركن في أدارة مشاريع اقتصادية مرخصة ، كما تمنح العضوية لجميع الطالبات من مواطنات أو غيرها اللاتي يدرسن في تخصصات اقتصادية وتجارية لأغراض التدريب وتنمية سبل الانخراط بالعمل التجاري، كما تمنح عضوية فخرية للسيدات البارزات في المجتمع اللاتي يناصرن قضايا المرأة في أعمالها المختلفة . أما مجلس الإدارة فيتكون من خمسة عشر عضوة يكون من بينه سبع عضوات تعين كل واحدة منهن في أحدى الغرف التجارية والصناعية في الدولة أضافةً الى ممثلة دائمة يعينها الأمين العام لأتحاد الغرف ويتم انتخاب العضوات السبعة المتبقيات من قبل المرشحات أعضاء الجمعية العمومية المواطنات [٣٩] .

أدت المرأة دوراً كبيراً في المجال الاقتصادي ، فمع التطور الاقتصادي والثروة النفطية أزداد أهتمام المرأة الاقتصادي فبدأ نشاطها اكثر تطوراً ، وفي ظل الانفتاح الكبير على العالم ، وتوافر وسائل الاتصال والتكنولوجيا أصبح دور المرأة أكثر وضوحاً ، وقد تم تأسيس العديد من جمعيات سيدات الأعمال بحيث يوجد في كل أمارة مجلس لسيدات الأعمال الى جانب مجلس سيدات أعمال الأمارات ، وعدد عضواته (١٠٤٠٠) بينهن (٤٠٩٥) سيدة من دبي الى جانب (٢٧٠٠) في أبو ظبي ونحو (٣٠٠٠) في الشارقة أي نحو عشرة الأف سيدة يستثمرن (٣,٤) مليار دولار في العديد من الإنجازات لغاية عام ٢٠٠٦ [٤٠] .

إن الموارد المالية للمجلس هي هي الاموال التي يحصل عليها المجلس عن طريق رسوم العضوية ، التبرعات، عوائد الاستثمار لأموال المجلس في القطاعات المختلفة ، رسوم البرامج والندوات التدريبية ، عوائد بيع المطبوعات التي يصدرها المجلس [٤١] .

عكس إنشاء مجلس سيدات الأعمال مدى التطور والارتقاء بمصالح المرأة وتعزيز دورها في المشاركة في القطاعات الاقتصادية ، و إدامة هذا التطور من خلال عضوية الطالبات ، وبالتالي خلق أجيال من سيدات الأعمال القادرات عل تحقيق الريادة للمرأة .

المرأة الإماراتية والعمل :

أسهمت المرأة بدور بارز في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما وجدته من دعم من الدولة، الذي أتاح امامها كل فرص التعليم والعمل الذي يتناسب مع طبيعتها ويحفظ كرامتها كأم وصانعة أجيال ، وتأكيداً على دعم الدولة فقد قال الشيخ زايد (إنَّ ما حققته المرأة في دولة الإمارات خلال فترة وجيزة يجعلني سعيداً ومطمئناً بأن ما غرسناه بالأمس بدأ يأتي ثماره ونحمد الله أن دور المرأة في المجتمع بدأ يبرز ويتحقق لما فيه خير أجيالنا الحالية والقادمة) [٤٢] .

وحول تطوير المرأة قال : (وقد عملنا على التركيز على تطوير دور المرأة في مختلف المجالات باعتبارها ركناً أساسياً للمجتمع تشارك في تطويره وتنميته بما يحقق تطلعات شعب الإمارات نحو حياة أفضل) [٤٣] .

شاركت المرأة في جميع قطاعات العمل المختلفة في الدولة وبلغت نسبة مشاركتها نحو ٦٦% من أجمالي حجم قوة العمل في القطاع الحكومي من بينها ٣٠% في الوظائف القيادية ، وحوالي ٦٠% في الوظائف الفنية وتشمل الطب والصيدلة والتمريض والتدريس، بالإضافة الى شغل المرأة حوالي ١٥% من هيئة التدريس بجامعة الإمارات، كما انخرطت في صفوف القوات النظامية في القوات المسلحة والشرطة والجمارك . [٤٤]

وفي المجال الاقتصادي تشير الإحصاءات الرسمية الى أن سوق أبو ظبي للأوراق المالية أصدر عام ٢٠٠٥ نحو (٢٦٧) ألف رقم مستثمر استحوذت النساء على ٤٣% منها[٤٥] .

وضعت الدولة مجموعة من التشريعات تضمن حقوق المرأة في العمل وتصون كرامتها ، وأهم التشريعات المنظمة لعمل المرأة هي : قانون الموارد البشرية الاتحادي الذي ينظم العمل في الوزارات والهيئات الاتحادية . قوانين الموارد البشرية المحلية ، حيث أن بعض الإمارات سنت تشريعاتها الخاصة . القانون المنظم للعمل في قطاع الشرطة . القانون المنظم للعمل في القوات المسلحة . أما حقوق المرأة في القطاع الخاص فيعتبر القانون الاتحادي رقم (٨) لسنة ١٩٨٠ ، وقانون العمل الإماراتي قانون شامل ينظم كافة نواحي علاقات العمل بين أصحاب العمل والموظفين [٤٦] .

ارتفعت نسبة الإماراتيات من مجموع القوى العاملة بشكل ملحوظ بين عامي ١٩٧٥و ٢٠١٥ من ٢,٢% الى ٣٢,٨% وارتفعت نسبة الإماراتيات العاملات من مجموع العاملين من ٢,٢% الى ٢٨,٧% بين عامي ١٩٧٥ و ٢٠١٥ .

التوزيع النسبي للقوى العاملة الإماراتية حسب النوع : [٤٧]

السنة	نسبة الإناث [٤٨]	نسبة الذكور
١٩٧٥	٢,٢	٩٧,٨
١٩٨٥	٤,٢	٩٥,٨
١٩٩٥	١٠,٥	٨٩,٥
٢٠٠٥	٢٠,١	٧٩,٩
٢٠١٤	٣٠,٩	٦٩,١
٢٠١٥	٣٢,٨	٦٧,٢
٢٠١٧	٣٥,٣	٦٤,٧

نلاحظ من خلال التوزيع النسبي للقوى العاملة الإماراتية ارتفاع نسبة الإناث بشكل ملحوظ فبعد أن كانت عام ١٩٧٥ (٢,٢%) أصبحت عم ٢٠١٧ (٣٥,٣%) على العكس من الذكور الذي شهد التوزيع الفني التراجع فبعد أن كانت النسبة ٩٧,٧% عام ١٩٧٥ ، أصبحت عام ٢٠١٧ (٦٤,٧%) .

وفي أطار دعم الدولة للمرأة ، خصصت دولة الأمارات سنوياً اعتمادات كبيرة لقطاع الرعاية الاجتماعية لتوفير الاستقرار الاجتماعي للمواطنين ، وقد اعتمدت الدولة على سبيل المثال في ميزانية العام ٢٠٠٠ أكثر من (٣ مليارات و ٣٠٨ ملايين و ١٤٠٠ألف درهم) لقطاع الخدمات والرعاية الاجتماعية ، وتهدف الى تحقيق المساوات والعدالة وتنمية المجتمع ورعاية الأسرة وحماية الطفولة وتوجيه الشباب وتأهيل المعاقين والعجزة والأرامل والمطلقات والأيتام، وذلك بمنحهم أعانات شهرية تكفي للوفاء بمتطلبات الحياة الكريمة لهم وحقاً لقانون الضمان الاجتماعي ، وقد أصدر رئيس الدولة في بداية العام ١٩٩٩ قانون المعاشات والتأمينات الاجتماعية للمواطنين ، وقانون الهيئة العامة للمعاشات والتأمينات الاجتماعية للمواطنين ، اللذان يوفران للمواطنين مضلة آمنة للضمان الاجتماعي [٤٩] .

كما سجلت المرأة الإماراتية تطوراً ملحوظاً كماً ونوعاً ، فقد تضاعفت عددياً أربعة وخمسين مرة منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ٢٠١٥ حيث وصل تعدادها الى ٢٦٠,٧٩١ بعد أن كانت ٤,٨٥٣ في عام ١٩٦٠ مشكلة بذلك ٤٨,٦% من المواطنين ، ويتميز التوزيع العمري للمرأة الإماراتية بالميل نحو الفئات العمرية الشابة حيث أن ٣٨,٤% تقل أعمارهن عن خمسة عشر عاماً ، في حين ٩٥,٤ في سن العمل والعطاء (١٥-٦٤سنة) [٥٠] .

إنَّ تحديد نسبة السكان خطوة أساسية لعملية التخطيط ورسم السياسات ووضع البرامج التنموية ، وتوفير فرص العمل والخدمات.

الإعلانات والاتفاقيات التي صادقت عليها دولة الإمارات العربية المتحدة :

أولاً: صادقت دولة الإمارات من خلال المرسوم الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠٠٣ في شأن أنشاء منظمة المرأة العربية ، حيث صادقا على اتفاقية أنشاء المنظمة ، تأكيداً لأهمية التنسيق بين جهود وخطط الدول العربية الرامية لتطوير المرأة وتعزيز إسهاماتها .

ثانياً: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر بقرار الجمعية العامة في العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨.

ثالثاً: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري عام ١٩٧٤.

رابعاً: اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٠ [٥١] .

خامسا: الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة لعام ١٩٧٩[٥٢].

سادساً: اتفاقية العمل ليلاً (النساء) المعدلة عام ١٩٤٨ .

سابعاً: الاتفاقية رقم (١٠٠) الخاصة بمساواة العمال والعاملات في الأجر لدى تساوي قيمة العمل التي أعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في عام ١٩٥١.

ثامناً: بروتوكول منع وقمع الإتجار بالأشخاص وخاصةً النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام ٢٠٠٠.

تاسعاً: الاتفاقية الدولية الشاملة والمتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعاقين وكرامتهم . [٥٣]

إنَّ مصادقة وتوقيع دولة الإمارات على الرغم من بعض التحفظات على بعض المواد الواردة في الإعلانات والاتفاقيات الدولية أنما عكس أيمان الدولة بحقوق الإنسان الأساسية وتساوي الرجال والنساء في الحقوق وعزمها على النهوض والتقدم .

الخاتمة :

تمكنت دولة الإمارات وفي فترة وجيزة من عمرها على إيجاد تشريعات متكاملة في جميع مناحي الحياة دون تمييز بين مواطنيها، واستطاعت من خلالها أن تخلق مجتمع يسوده المساواة في الحقوق والواجبات .

استطاعت المرأة الإماراتية ان تحقق العديد من الإنجازات تكتسب العديد من الحقوق في وقت قياسي ، ويعود الفضل في ذلك الى قناعة الادارة السياسية وحثها المستمر على ضرورة النهوض بأوضاع المرأة في مختلف المجالات ، وشاركت المرأة بفعالية في العملية التنموية متزودة بالمعارف والعلوم في شتى المجالات وتمكنت من أداء أدوارها في مختلف مناحي الحياة .

إنَّ إقبال المرأة الإماراتية على التعليم فتح لها أبواب المشاركة في كافة المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ، فالتعلم أحد أهم الثوابت في تنمية الإنسان وتأهيل الأجيال لمواكبة التطورات ، فدخلن سوق العمل بكفاءة وارتفعت مشاركتهن في القوى العاملة بشكل ملحوظ . كما أثبتت جدارتها وكفاءتها لخدمة وطنها ومجتمعها في كافة الميادين .

إنَّ تسليط الضوء على التشريعات الخاصة بالمرأة الإماراتية يبرز المستوى الحضاري الذي وصلت اليه الدولة في التعامل مع قضايا المرأة .

الهوامش:

(١)الاتحاد النهائي العام ، موسوعة تشريعات المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مطبعة الاتحاد النهائي العام ، أبو ظبي ، ٢٠١٤، ص٢١.

(٢) خالد محمد القاسمي ، التاريخ السياسي والاجتماعي لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٤٥-١٩٩١، المكتب الجامعي ، الاسكندرية ، ١٩٩٣، ص٤١٢.

(٣) عبد الرحيم عبد اللطيف الشاهين ، التعليم في الإمارات نحو استراتيجية لأنسان المستقبل ، مطبعة البيان، دبي، ١٩٩٩، ص١١٢.

(٤) عبد العزيز البسام ، السياسة التربوية في دولة الإمارات واقعها واتجاهها وتطويرها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨١، ص٥٠٤.

(٥) الاتحاد النسائي العام لموسوعة تشريعات ...، المصدر السابق، ص ٩٩.

(٦) المركز الوطني للإحصاء ، المرأة الإماراتية بين الأمس واليوم ٢٠١٧، إصدار المركز الوطني للإحصاء ، أبو ظبي ، ٢٠١٧، ص٢٥.

(٧) الاتحاد النهائي العام ، موسوعة تشريعات ...، المصدر السابق ، ص٩٩-١٠٠.

(٨) محمد رشيد الفيل ، التكامل الاجتماعي والسياسة المكانية الموحدة لدول الخليج العربي ، جامعة الكويت، ١٩٨٧، ص٤٠٢.

(٩) المركز الوطني للإحصاء ، المرأة الإماراتية بين الأمس واليوم ، ٢٠١٦، إصدار المركز الوطني للإحصاء ، ابو ظبي ، ٢٠١٦، ص٤٤.

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٤٥.

(١١) المركز الوطني للإحصاء ، المرأة الإماراتية بين الأمس واليوم ٢٠١٧، إصدار المركز الوطني للإحصاء ، ابو ظبي، ٢٠١٧، ص ٤٥.

(١٢) مريم سلطان لوتان ، التعليم والتنمية في دولة الإمارات، ندوة الثقافة والعلوم، دولة الإمارات العربية المتحدة ، ١٩٩٥، ص٢٤٤.

(١٣) يوسف محمد المدفعي ، زايد والإمارات بناء دولة الاتحاد، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث ، ابو ظبي ، ٢٠٠٨، ص ٢٢٨.

(١٤) محمد رشيد الفيل ، المصدر السابق ، ص ٤٠٢.

(١٥) فخري رشيد خضير وآخرون، التربية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة مكتبة المكتبة ، ايو ظبي، ١٩٩٨، ص ٢٦٥.

(١٦) سمير غوبية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، شركة ابو ظبي للطباعة والنشر ، ابو ظبي ، ٢٠٠١، ص ١٠٧.

(١٧) عبد الهادي محمد بكر، الأعمال التاريخية للشيخ زايد آل نهيان، مركز الراية للنشر، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٤٩.

(١٨) المركز الوطني للإحصاء ، المرأة الإماراتية ..، ٢٠١٦، المصدر السابق ص ٥٧.

(١٩) المركز الوطني للإحصاء ، المرأة الإماراتية بين الأمس واليوم ، إصدار المركز الوطني للإحصاء ، ابو ظبي، ٢٠١٨، ص ٤٦.

(٢٠) عبد الله جمعة وآخرون ، دراسات في مجتمع الإمارات، جمعية الاجتماعيين ، الشارقة ، ١٩٩٣،ص١٣٧.

(٢١) جريدة الاتحاد ، ٣ نوفمبر، ٢٠٠٧، ص ٦.

(٢٢) وزارة الأعلام والثقافة ، دولة الإمارات حقائق وأرقام، مركز التوثيق، دولة الإمارات، ١٩٩١، ص ١٥٢.

(٢٣) يوسف محمد المدفعي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣.

(٢٤) صلاح عبد الحميد مصطفى ، التعليم الجامعي في دولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة دراسات في مجتمع الإمارات، جمعية الاجتماعيين الشارقة، ١٩٩٣، ص ١٦٠.

(٢٥) وزارة الأعلام والثقافة المتحدة ، الكتاب السنوي ١٩٩٧، شركة ترايدنت بريس ليمتد، دولة الإمارات، ص ٢٣٥.

(٢٦) الاتحاد النسائي العام ، موسوعة تشريعات المرأة ...، المصدر السابق ، ص١٩٣.

(٢٧)عبد الهادي محمد بكر ، الاعمال التاريخية للشيخ زايد آل نهيان، مركز الراية للنشر ، القاهرة ، ٢٠١١، ص ١٥١.

(٢٨) الاتحاد النسائي العام ، موسوعة تشريعات المرأة ...، المصدر السابق ، ص ١٣٩.

(٢٩)الاتحاد النسائي العام ، موسوعة تشريعات المرأة ...، المصدر السابق ص ١٩٣.

(٣٠) المصدر نفسه ، ص ١٩٤.

(٣١) الاتحاد النسائي العام ، مجلة اصداء اماراتية ، العدد ٢٥ رديسمبر، ص ١٥.، الاتحاد النسائي العام ، موسوعة تشريعات المرأة ، المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(٣٢) وزارة الاعلام والثقافة ، الكتاب السنوي ١٩٩٩، نشر شركة ترايدنت بريس ليمتد، دولة الإمارات ، ١٩٩٩، ص ٢٣٧.

(٣٣) الاتحاد النسائي العام ، مجلة أصداء أماراتية، المصدر السابق، ص ١٤.

(٣٤) مجلة آفاق المستقبل، عدد خاص بمناسبة اليوم الوطني ٢١ لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١٣، ص ١٠.

(٣٥)وزارة الاعلام والثقافة الكتاب السنوي ٢٠٠٤، نشر حركة ترايدنت برس ليمتد ، دولة الإمارات، ٢٠٠٤، ص ٣١٩.

(٣٦) الاتحاد النسائي العام ، موسوعة تشريعات المرأة ...، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢١٢.

(٣٨) الاتحاد النسائي العام ، موسوعة تشريعات المرأة ...، المصدر السابق، ص ٢١٤.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(٤٠) مركز الإمارات للدراسات والاعلام ، تقرير الإمارات الاستراتيجية ٢٠٠٦، مطابع مركز الإمارات للدراسة والاعلام، ابو ظبي ، ٢٠٠٧، ص ٧٩.

(٤١) الاتحاد النسائي العام ، موسوعة تشريعات المرأة ...، المصدر السابق، ص ٢٢٠.

(٤٢) عبد الهادي محمد بكر ، الاعمال التراخية للشيخ زايد آل نهيان، مركز الراية للنشر، القاهرةو ٢٠١١، ص ١٤٧.

(٤٣) دولة الإمارات العربية المتحدة ، مختارات من خطابات صاحب ورئيس الدولة للمجلس الوطني الاتحادي وردود المجلس عليها، دولة الإمارات، ١٩٩٦، ص ١٥٩.

(٤٤) عبد الهادي محمد بكر ، المصدر السابق ، ص ١٥٢.

(٤٥) مركز الإمارات للدراسات والاعلام ، المصدر السابق، ص ٧٢.

(٤٦) الاتحاد النسائي العام، موسوعة تشريعات المرأة ...، المصدر السابق، ص ١٠٣.

(٤٧) المركز الوطني للإحصاء ، مسح القوى العاملة ، إصدار المركز الوطني للإحصاء ، ابو ظبي ٢٠١٥ .

(٤٨) المركز الوطني للإحصاء المرأة الإماراتية بين الأمس واليوم ٢٠١٨، إصدار المركز الوطني للإحصاء ، ص ٦٤.

(٤٩) وزارة الاعلام والثقافة ، الكتاب السنوي ٢٠٠٠، نشر شركة ترايدنت بريس ليمتد، دولة الإمارات ، ٢٠٠٠، ص ٢٨٥.

(٥٠) المركز الوطني للإحصاء ، احصاءات السكان للمدة ١٩٦٠ –٢٠١٥، ابو ظبي ، ٢٠١٦.

(٥١) الاتحاد النسائي العام ، موسوعة تشريعات المرأة ...' المصدر السابق، ص ٢٤٥.

(٥٢) عبد الهادي محمد بكر ، المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٥٣) الاتحاد النسائي العام ، موسوعة تشريعات المرأة، المصدر السابق، ص ٢٤٦، المركز الوطني للإحصاء ، المرأة الإماراتية بين الأمس واليوم ٢٠١٨، المصدر السابق ، ص ٦٤ .